الإصلاح في العقل السياسي العراقي الراهن

م.د. بشار سعدون هاشم الساعدي(*)
bashshar saedun@ yahoo.com

الملخص:

حينما تتراكم الإخفاقاتُ السياسية في عراق مابعد ٢٠٠٣ فلابدَّ من البحث في عمق العقل السياسي الذي أفضى إلى تلك الإخفاقات. وحينما يبدأ الإصلاح السياسي فلابد لهُ ألا يكون إصلاحاً ترقيعياً؛ وإنما إصلاحٌ يكون بالعودة إلى مكامن الخلل ومحاولة ترميم العطب، وإن كلف ذلك خسارة في الوقت.

يتناول هذا البحث دراسة المحتوى الداخلي للعقل السياسي العراقي لمعرفة ديناميكية عمله والأسباب التي تكمن وراء إخفاقاته وشوّهت واقعه السياسي بعد عام ٢٠٠٣م، ليتسنى من بعدئذ الحديث عن إصلاحاتٍ لعلها تنقذ ما يمكن إنقاذه.

ولعل ما يحيل الباحث لدراسة المحتوى الداخلي للعقل السياسي العراقي هي مخرجات هذا العقل السياسية في عراق مابعد ٢٠٠٣؛ فالديمقراطية المشوهة، والسيادة القاصرة، والمواطنة التائهة، كلها مخرجات سياسية أفرزها العقل السياسي العراقي. وعليه لايمكن، إذا ما أردنا الإصلاح السياسي، أن نذهب لمعاجة هذه المخرجات وترك مسبباتها؛ وإنما يتطلب الأمر العودة إلى العمق الذهني للكشف عما علق في الذاكرة القريبة للعقل السياسي العراقي من رواسب جاءت نتيجة لتحولات اجتماعية حرجة في تاريخ العراق المعاصر، ومن ثم جسمت العقل السياسي العراقي في شكل

(*)كلية الآداب/ الجامعة العراقية.

موشوري ذي ثلاثة سطوح، أو أوجه: عقل مركب بين المدنية والقبلية، وعقل يألف التبعية، وعقل مُفتقرٌ للوطنية. حتى انجب هذا العقل، في شكله الموشوري، عن تلك المخرجات، في شكلها السياسي.

وأما الإصلاحات في هذا العقل فلابد لها من أن تعود أيضاً إلى العمق الذهني لتعيد تجسيم العقل السياسي العراقي من جديد. لذلك كانت هذه الإصلاحات تدور حول ثلاثة محاور هي: المواطنة، الاقتصاد، التعليم.

المقدمة:

لعل جملة المشاكل السياسية المتراكمة وجملة الأزمات المتلاحقة اللتان طبعا واقع العراق بعد عام (٢٠٠٣م) تستدعي الباحثين للكشف عن علةَ تلك الإخفاقات. ولعل الأجوبة المتسارعة كثيرة ومتباينة؛ غير أنها تبقى أجوبةً بعجالةٍ. وعلى الرغم من أن محصّلة الواقع السياسي السيّء يتحمل وزرها المواطن دون سواه؛ غير أنه جزءٌ لا يمكن اغفاله من كينونه هذا الواقع وصيرورته. وعلى ذلك فالعقل السياسي هنا لا يُراد به الحكام فحسب؛ وإنما المحكومون أيضاً، بمعنى إن البحث في ديناميكية العملية السياسية بكل أطرافها، وبيان مكامن العطب للوصول إلى إمكانية الإصلاح فيها. ويبقى السؤال المحوري في هذا البحث: هل العقل السياسي العراقي الراهن ولد مع التحول الديمقراطي بعد عام (٢٠٠٣م)؟

وللإجابة لابد من وضع فرضية مفادها: إن العقل السياسي العراقي الراهن تركّب من جملة رواسب ثقافية جاءت نتيجة لجملة تحولات اجتماعية، ثم تراكمت ذهنياً وعلقت في الذاكرة القريبة للعقل السياسي العراقي لتتجلى بعدئذ في الحقل السياسي لعراق ما بعد (٢٠٠٣م).

ولغرض تسويغ فرضية البحث أُعتمد منهج التحليل الإستقرائي الذي يعمل على أساس تجميع الجزئيات للوصول إلى نتائج كلية. ولعل الجزئيات هنا هي مجمل مخرجات التحولات الاجتماعية التي أفضت إلى رواسب ذهنية مكثت وتجمعت في الذاكرة القريبة للعقل السياسي العراقي، ومن ثم البحث في الكيفية التي تجلت بها سياسياً في عراق ما بعد (٢٠٠٣م).

وقد قسم البحث على ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

يتناول المبحث الأول الكيفية التي تكوّن بها العقل السياسي العراقي، بمعنى العوامل التي اجتمعت وتفاعلت لتكوّن ذلك العقل وتعطي مجسمه السياسي. أما المبحث الثاني فقد تناول تجليات هذا العقل في عراق مابعد عام(٢٠٠٣م) ليتم دراسة مُخرجاته- العقل السياسي العراقي- السياسية، بكلا

جانبيه(الحكام والمحكومين)، لتعطي في النهاية صورة مختصرة للواقع السياسي لعراق ما بعد (٢٠٠٣م).

أما المبحث الثالث فقد تناول السبل التي من شأنها إعادة ترميم ما يمكن إصلاحُه من العقل السياسي العراقي. في حين كانت الخاتمة تحمل خلاصة لأهم النتائج التي تمخضت عنها الدراسة.

المبحث الأول: تكوّن العقل السياسي العراقي

إن البحث في العقل السياسي العراقي الراهن يحيل الباحث إلى التساؤل عن الكيفية التي تكوّن بها هذا العقل؟ أو بجملةٍ أخرى، ما العوامل التي اجتمعت لتكوّنَ العقلَ السياسي العراقي الراهن؟

لقد شهدت مسيرة الدولة العراقية المعاصرة، ومنذ نشأتِها عام (١٩٢١م)، ثلاثة تحولات إجتماعية كان لها الدور الأكبر في صياغة العقل السياسي العراقي لما بعد عام (٢٠٠٣م). ولعل هذه التحولات لم تكن من جنس واحد، بمعنى إنها لم تكن ذات مرجعية أو مصدرية واحدة: سياسية أو دينية أو اقتصادية أو...؛ إلا أنها اجتمعت في عملية تكاملية متبادلة لتكوّن، في النهاية، العقل السياسي العراقي. ويمكن إجمال هذه العوامل على النحو الآتي: الهجرة من الريف إلى المدينة؛ ولادة خطوط الصدع الاجتماعية؛ غياب الضامن الوطني.

المطلب الأول- الهجرة من الريف إلى المدينة

في مقدمة نتائج ما أتى به قانون الإصلاح الزراعي في العراق(*) هو هجرة أبناء الريف إلى المدينة. ويبدو أن قانون الإصلاح الزراعي، وإن كان في مقصدهِ المساواة والعدالة الاجتماعية، إلا أنه لم يؤتِ أُكله؛ فالإصلاح الزراعي وتأميم الأراضي الإقطاعية وتفتيت الملكيات الزراعية لم يَطَلْ جميع الأراضي والإقطاعيات في العراق، إذ إن أغلب المقاطعات الزراعية، وفي محافظاتٍ بعينها كبغداد ونينوى والأنبار والتأميم ومقاطعات كوردستان، لم تشملها إعادة توزيع الأراضي والاقطاعيات. هذا فضلاً عن كون الإصلاح الزراعي لم يُنعش الاقتصاد العراقي، أضف إلى ذلك فإن معدلات التنمية في القطاع الزراعي، مقارنةً بنسبة النمو السكاني، تشير إلى مدى الإخفاق للسياسات الزراعية في العراق في الحقبة الممتدة في العقود الثلاث الآخيرة من القرن العشرين، حتى أصبح العراق ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين مستورداً للمنتجات الغذائية الزراعية بعد أن كان، في مطلع القرن العشرين، مكتفياً ذاتياً أو مصدراً، أحياناً، لبعض منتجاته الزراعية. وفي هذا

السياق يؤكد الدارسون لبرامج الإصلاح الزراعي في العراق فشله على مستويات متعددة[١]:

١- فشل التعاونيات الزراعية وعجزها عن تحقيق اهدافها
٢- فشل في رفع الانتاجية الزراعية
٣- فشل في تحسين اوضاع الفلاحين وتضييق الهوة في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي.

قاد هذا الفشل المركّب إلى تردّي وضع الفلاح المعيشي والصحي والتعليمي؛ إذ اعتمد الفلاح في حينه على الجمعيات التعاونية في إنجاز وتوفر تلك المقومات، غير أن الجمعيات بقت غير مؤهلة وغير قادرة على تحقيق تلك المقومات، مما أسفر عن انخفاض حجم الإنتاج وإرتفاع مديونية الفلاحين، ومن ثمَّ هجرة الكثير منهم إلى المدن الكبيرة[٢]. إذ شهد العراق، إبان العقود التي لحقت قانون الإصلاح الزراعي، موجاتٍ ضخمة من الهجرة غيرت في بعضها ديمغرافية المدن الكبيرة. وفي هذا السياق تشير إحصائيات السكان، في بغداد مثلاً، إلى زيادةٍ سكانية لاتتناسب مع معدلات النمو السكاني[٣]، وإلى تضخم كبير في المناطق التي استقر فيها المهاجرون من الريف، كالثورة(مدينة الصدر حالياً) والشعلة والحرية...ومدن أخرى.

إن موجات الهجرة الضخمة من الريف إلى المدينة لا تستطيع المدن أن تحتويها دون أن ينقل المهاجرون معهم ثقافاتهم، وعلى الأغلب ثقافاتهم الريفية والقبلية. والنتيجة إن تفرض هذه الثقافات واقعها على المدينة، ومن ثَمَّ يعيش أبناءُ المدينة حياة المدن لكن بعقل قبلي. هذه الإزدواجية بين المدنية والقبلية، تقود إلى صناعة عقلٍ سياسي مركب بين المدنية والقبلية، أو بجملة أخرى بين نمط العلاقات الاجتماعية الأفقي(المدنية) وبين نمط العلاقات الاجتماعية العمودي(القبلية).

المطلب الثاني- ولادة الصدع الإجتماعي في نسيج المجتمع لعراقي

في مطلع ثمانينيات القرن العشرين دخل العراق في حرب طويلة(١٩٨٠-١٩٨٨م) مع إيران(الحرب العراقية- الإيرانية). وبعيداً عن الخوض في أسباب قيامها التي تراوحت ما بين الاعتبارات الجيوبولتيكية والبحث عن الهيمنة الأقليمية، وانعدام الثقة بين الطرفين، واتفاقية الجزائر(١٩٧٥م)، وترسيم الحدود...وما إلى ذلك[٤]؛ فهي حربٌ قد غابَ فيها العنوان الصريح، حتى نجح الرئيس العراقي حينذاك(صدام حسين)، وعلى المستوى العراقي، في تسويق عنوان (حرب بين الفرس والعرب)، "ولإقناع

الشعب العراقي بمشروعية حربه...بدأ بحملة إعلامية مركزة ومنظمة لإستثارة الوطنية العراقية وتذكيرها بالحقوق التاريخية للعراق في شط العرب وعربستان وبعض المناطق الأخرى، والتهويل من الخطر الفارسي على العراق والأمة العربية"[٥].

من ناحية ثانية، فالحرب التي أُستنفرَ لأجلها رأس المال البشري وقوة العمل، فضلاً عن الإستنزاف المادي، تطلبت التعويض بقوة عمل أجنبية، مما جعل من العراق محط أنظار العمالة الأجنبية، سيما العربية منها، غير أن طول الحرب وكمية العمالة العربية –الأجنبية، التي حملت ثقافتها معها، مهد لاختراق النسيج الإجتماعي العراقي وجعل منه مرناً أمام تقبل الثقافات والقيم الأجنبية(البديلة).

المطلب الثالث- غياب الضامن الوطني

بعد أن أُنهكَ العراق من حرب الخليج الأولى(الحرب العراقية- الإيرانية) دخل في مغامرة ثانية(إحتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠م)، كلف ذلك العراق أن يدخلَ في حربٍ ثانية(حرب الخليج الثانية ١٩٩١م) افقدتهُ قواه العسكرية ومنظومته الأمنية ومقومات بنيته التحتية والخدمية. وبشكل موازٍ لذلك كانت العقوبات الاقتصادية، التي أقرها مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والقاضية بمقاطعة العراق تجارياً ومالياً وعسكرياً[٦]، قد أفضت إلى انهاك الاقتصاد العراقي وانخفاض قيمة صرف الدينار العراقي إلى أدنى مستوياته، كما وانخفضت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم[٧] مما زاد في نسب الجهل والأمية، وعانى العراقيون، نتيجةً للحصار الاقتصادي، من سنين عجاف تهالكت فيها مؤسسات الدولة وأستشرى الفساد وغاب الأمل وساد الجهل وهُجر، تدريجياً، العلم والتعلم، مما أفضى إلى تأخر العراق سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً[٨]. أضف إلى ذلك، الموجات المتسارعة في تحولات القيم: الاقتصادية (تذبذب أسعار صرف العملات) والثقافية (قبول الرشوة وتبريرها)، والاجتماعية (مثلاً شيوخ التسعين) والدينية (الدين السياسي أو الدين المُسخّر سياسياً).

والنتيجة، إن كل هذه المعطيات، مجتمعة، قد تدفقت عن بيئةٍ غير حاضنة لمواطنيها، غاب فيها الشعور بالإستقرار والوضوح في الرؤية، حتى غدا الفرد يخشى من غده وغير مُطمئن إليه، وبدا لهُ المستقبل مُثلثٌ، وأنخفض عنده الشعور بالوطن الضامن.

والخلاصة، إن العقل السياسي العراقي قد تركب، بفعل التحولات الاجتماعية، إلى عقل موشوري بثلاثة سطوح، أو أوجه: عقل مركب من المدنية والقبلية، وعقل يألف التبعية، وعقل يفتقر الوطنية.

المبحث الثاني: تجليات العقل السياسي العراقي في عراق ما بعد ٢٠٠٣

عراق الديمقراطية، لقد شهد العراق بعد عام (٢٠٠٣م) بداية مرحلة تحوله الديمقراطي، على المستوى السياسي. لكن هل الديمقراطية هي معطى سياسي أم معطى ثقافي أصالةً؟

إن الديمقراطية بطبيعتها معطى ثقافة مجتمعية تتصاعد بشكل خطي من المجتمع إلى النظام السياسي، وهي لا تنزل بشكل رأسي من السلطة إلى المجتمع، "ولا يعني هذا أن البلاد تصبح بالضرورة ديمقراطية إذا ما تقدمت ثقافياً. فقد تتقدم ثقافياً ولا تصبح ديمقراطية، ولكنها لا تصير ديمقراطية إلا إذا تقدمت ثقافياً"[٩]. وعليه فالديمقراطية، إذن، تستلزم حضورها الكامن في المحتوى الداخلي لثقافة المجتمع، وإذا ما أردنا ترجمتها سياسياً؛ فيجب أن تكون حاضرةً في العمق الثقافي للمجتمع؛ إذ هي ليست تحول مؤسساتي فحسب؛ وإنما لابد من أن يسبق بلوغها عمليات تحول طويلة الأمد. فالديمقراطية تعطي كمّاً من الحرية، غير أنها-أي الديمقراطية- إن لم تكن حاضرةً في العمق الثقافي للمجتمع فإن هذه الحرية ستكون غير منضبطة، وستتحول، من بعدئذ، إلى فوضى واضطراب. ومن ثم تطفو على السطح رواسبُ العقل السياسي.

هكذا دخلت الديمقراطية العراقَ دون أن تجد لها في الثقافة المجتمعية عقلاً حاضناً، أو كما يصفها الدكتور عامر حسن فياض بـ((شقاء الديمقراطية المنشودة))[١٠].

ولعل أولى الضمانات الاجتماعية لحلول الديمقراطية في دولة ما هو نمط العلاقات المدنية؛ إذ إن الديمقراطية لا ترسخ في النفوس إلا إذا اقترنت بالشعور الشعبي في القدرة على قبول الآخر دون توصيفه عمودياً.

المطلب الأول-العقل المركب بين المدنية والقبلية وتجلياته في عراق ما بعد ٢٠٠٣

للإجتماع الإنساني نمطين من علاقات الترابط الإجتماعية بين أفراد المجتمع-السياسي الواحد: النمط الأول، نمط العلاقات العمودي والتي تقوم على أساس الآصرة الأبوية بين الأفراد، ومن نماذجها، العلاقات القبلية

والعلاقات الدينية والمذهبية والعلاقات العرقية والإثنية والعلاقات الأيديولوجية؛ أما النمط الثاني، فهو نمط العلاقات الأفقية والتي تقوم على أساس الآصرة الفردية، بمعنى الإلتقاء الفردي الذي لا يُشترط حضور الهوية الفرعية، ومن نماذجها، العلاقات المدنية، وعلاقات العولمة(وسائل التواصل الاجتماعي)، والعلاقات الأخرى كعلاقات المؤسسة الأكاديمية وعلاقات السوق... وما إلى ذلك؛ ويقف مابين هذين النمطين نمطٍ ثالث يخلط ما بين النمط العمودي والنمط الأفقي ويحمل صفاتهما معاً، إلا أنه لا يقود إلى إستقرار الدولة بسبب تقاطع هذين النمطين فيه[١١]؛ في حين يكون النمط الأفقي ضامناً لإستقرار الدولة؛ إذ تكون العلاقات المدنية أشبه بالحالة البرزخية التي تقف ما بين حالة الطبيعة وحالة الدولة وتمنع إرتداد المجتمع المنظم سياسياً(الدولة)، إذا ما غابت المؤسسات السلطوية أو ضعفت، إلى حالة الطبيعة (اللادولة)[١٢]. أما نمط العلاقات العمودية فهو يفضي، غالباً، إلى تصاعد النزعة الإنفصالية.

وينتج نمط العلاقات المختلط عن عقل سياسيٍ مركب بين السلوك الديمقراطي(مدني) والعقل العمودي(الأبوي)؛ ويظهر للمتتبِّع في الشأن العراقي أن ذلك قد بدا السمة الغالبة للواقع السياسي العراقي ما بعد (٢٠٠٣): فالديمقراطية تتطلب التعدّدية الحزبية، وهذا حاصل في عراق ما بعد ٢٠٠٣، غير أنها تعددية تشكلت على أسس عمودية (دينية، مذهبية، قومية...الخ) ولم تقم على أسس أفقية (وطنية)؛ والديمقراطية تتطلب، من ناحية ثانية، المشاركة السياسية، وهذا أيضاً حاصل في عراق مابعد ٢٠٠٣، غير أنها مشاركة مشوبة بعدم الثقة بالآخر، لذا تُحركها بوصلة الإنتماءات الفرعية والجهوية؛ كما إن حرية الرأي والتعبير لها ضرورتها في الأنظمة الديمقراطية، وذاك حاصل أيضاً في عراق ما بعد ٢٠٠٣، غير أنه رأي مُجير للتعبير عن (الأنا) الفرعية اكثر منه للتعبير عن الـ(نحن) الوطنية. وأما على مستوى العمل الحكومي- الوزاري، والبرلماني- التشريعي، والمؤسساتي، والوظيفي، والخدمي؛ فنجد اكثر العبارات إلحاحاً في هذا السياق هي عبارة (المحاصصة).

المطلب الثاني- تبعية العقل وتجلياته في عراق ما بعد ٢٠٠٣

بشكل موازٍ للعقل المركب، وسلوكه السياسي الفئوي والجهوي، نما خط الصدع الإجتماعي، في عراق ما بعد ٢٠٠٣، وبشكل مستفحل حتى فتح الباب على مصراعيه للتدخلات الإقليمية في الشأن الداخلي العراقي. ويبدو أن

المشكلة تنامت وغدت أكثر وضوحاً بعد أن أصبح لهذا التمايز وجوداً سياسياً مميَّزاً، أي بعد أن أصبحت((...الأقلية أو الطائفة حزباً سياسياً وقناةً للسلطة. وتتعقد المشكلة أكثر عندما ترتبط هذه الجماعة بقصد الدفاع عن نفسها أو لأسباب تاريخية موضوعية خارجة عن إرادة كل فرد فيها بسلطة استبدادية أو بدولة خارجية أجنبية مهيمنة عالمياً))[١٣].

إن التدخل الإقليمي في الشأن العراقي والمرونة في تقبل الإملاءات الخارجية أوقع العقل السياسي العراقي، فيما بعد ٢٠٠٣، في جدل الهويات الذي ترجم على المستويين السياسي والاجتماعي، وصادر عنه القرار العراقي المحض. فوقف العراقيون لسنين على حافة الطائفية المشحونة إقليمياً، ودخلت (داعش) الأرض العراقية بدعم إقليمي، وحُربت (داعش)، أيضاً، بدعم إقليمي، حتى بدا العراق كحلبة لتصفية الحسابات بين الدول الإقليمية، وتعالت أصوات الفرقاء السياسيين ليرشق بعضُهم البعض بالتبعية واللا وطنية.

أما الكورد، الذين يقفون في المحور الثالث من خط الصدع الاجتماعي، فكبر لديهم حلمهم بالإنفصال وإقامة كيان سياسي مستقل عن بغداد- وهو ما يعبر أيضاً عن تمدد خط الصدع الاجتماعي- وبحثوا لهم عن مرجعية إقليمية، لا عربية ولا فارسية، تشكل بالنسبة إليهم العمق الإستراتيجي لمشروع دولتهم، ولعلهم وجدوها في إسرائيل. وأما الأقليات العراقية الأخرى ، اتجهوا نحو البحث عن ضمانات دولية بعد أن فقدوا الثقة بالضمانات الوطنية[١٤].

المطلب الثالث- العقل المُفتقر للوطنية وتجلياته في عراق ما بعد ٢٠٠٣

يكتمل مجسم العقل السياسي العراقي، موشورياً، مع العقل المُفتقر للشعور بالوطنية؛ ولعلها القشة التي قسمت ظهر البعير. فمع تآكل الشعور بالوطنية تتآكل مفاهيم المواطنة والمواطن، وتتآكل من بعدها مفاهيم الحقوق والواجبات، وتتحول علاقة الفرد- حاكماً كان أم محكوماً- بالدولة إلى علاقة برغماتية، فلا يبحث الفرد فيها عن غده على أرضه، لأن الغد مظلم وغائب فيه ويشوبه الغموض والخوف؛ وإنما يبحث عن غدٍ لهُ في أرضٍ أخرى، حتى غدا معظم الساسة العراقيين بجنسيات مزدوجة.

وترافَق مع الشعور المُفتقر للوطنية، الناجم عن غياب الضامن الوطني، الكثير من المظاهر التي أنعكست سلباً على الواقع السياسي العراقي

بعد(٢٠٠٣). فتراجع الدور المؤسساتي للدولة بعد أن نخر الفساد الإداري جسم المؤسسات، وتراجع أيضاً التعليم حتى ساد الجهل الذي تحول بدوره إلى مطية ركبتها العمائم الهزيلة لتنفذ بها إلى المجتمع ومن ثم إلى السياسة، وأصبح الفساد السياسي ظاهرة، وغسيل الأموال منقبة، وشراء الذمم حنكة، والرجل غير المناسب في المكان المناسب موهبة، وتجاوز القانون إبداع وفطنة.

والخلاصة، إن تجليات العقل السياسي العراقي، بتراكماته الحضارية، أنتجت ثلاثة سمات سياسية عبرت عن الواقع السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣: ديمقراطية مُشوّهة، سيادة قاصرة، مواطنة تائهة.

المبحث الثالث: سُبل الإصلاح في العقل السياسي العراقي الراهن

لما كانت المشكلة السياسية في عراق ما بعد عام (٢٠٠٣) هي نتيجة لرواسب كانت عالقة في العقل السياسي ثمَّ طفحت على السطح واستفحلت بعد التحول السياسي الذي شهده العراق بعد عام (٢٠٠٣)؛ لذا فلابد لسُبل الإصلاح في العقل السياسي العراقي الراهن أن تعمل بإتجاه جنس المقدمات. ومن ناحية ثانية لابد لها أن تكون غير مستوردة، بمعنى أن تكون نابعة من الداخل الوطني كي تتفق مع البنية الثقافية للمجتمع، من جانب، وتتفق، من جانبٍ آخر، مع توافر الظروف الموضوعية التي تضمن لها النفاذ والأتيان بالإصلاح. وعلى ذلك فلابد من توافر شروط معينة تتخلل عملية المعالجة الإصلاحية:

أولاً- ((توفر جملة من الشروط المادية والمقومات الروحية))[١٥]، بمعنى أن تكون ممكنة التحقق وليست ضرباً من الخيال أو الأمنيات، كما يجب أن تحظى بمقبولية تناغم التطلعات الشعبية.

ثانياً- إن عملية الإصلاح ((تتطلب بالدرجة الأساس الشروع بتعمير هياكل البنية التحتية للشخصية الاجتماعية الممزقة إلى اشلاء، وترميم منظومات الوعي الاجتماعي المخترقة من جميع الإتجاهات، وحرث التصورات المنمطة وتغيير القناعات المتكلسة...))[١٦] في عمق المحتوى الداخلي لذهنية العقل السياسي العراقي.

إذن، وإتساقاً مع هذه الشروط، يمكن وضع بعض المعالجات الإصلاحية وعلى نحو يتفق مع إعادة بناء المواطنة والتعايش، وترصين الدور المؤسساتي للدولة، وإعادة بناء الثقافة المدنية، ودعم القطاع الاقتصادي والبحث عن الاقتصاديات البديلة.

المطلب الأول- المواطنة

لعل البحث عن حلول لمشكلة بناء المواطنة تتصدر المشروع الإصلاحي في العقل السياسي العراقي، ويبدو أن هذا الأمر يعود إلى أن مشكلة المواطنة هي مجموعة مشاكل متراكمة: سياسية، اجتماعية، ثقافية. ولعلنا إذا أردنا الإصلاح في موضوعاتها يقتض العمل على:

أولاً- إعادة ربط الفرد بالأرض، ولعل من بين السبل المتاحة لذلك هو الحث على الهجرة العكسية، غير أن الهجرة العكسية (الهجرة من المدينة إلى الريف) تحتاج إلى جملة ضمانات تُمكن الإنسان من العيش في الريف دون الحاجة إلى المدينة، أو إنخفاض الحاجة إلى المدينة وبشكل نسبي. ويمكن إختزال تلك الضمانات بنقل عائدات المدينة(مخرجات المدينة) إلى الريف، وليس نقل أبناء الريف إلى المدن، هذا فضلاً عن التشجيع المادي والاقتصادي للعيش في الأرياف.

ثانياً- لابد من إيجاد جهة ضامنة لإعادة بناء الثقة - ثقة الفرد بمؤسسات الدولة والثقة الاجتماعية بين مكونات المجتمع الواحد- وإعادة بناء الهوية الوطنية. والهوية الوطنية لابد لها من أن ترتكز على قاعدة من ثلاثة أركان: شرعية الحكم، النظام الديمقراطي، المجتمع المدني[١٧]. تلك القاعدة هي القادرة على إحتواء الجميع باختلافاتهم وتنوعهم، ويكون ذلك على مراحل تبدأ بالمناهج التعليمية والتربوية، والمنابر الدينية، والاعلام الوطني، وتوسيع مجال عمل منظمات المجتمع المدني؛ إذ لابد من إعطائها- منظمات المجتمع المدني- مساحة أكبر للعمل ومراقبة العمل الحكومي ومتابعة شؤون الأقليات والحفاظ على خصوصيتهم وضمان حقوقهم.

ثالثاً- تحييد مؤسسات الدولة الخدمية، ومن ضمنها مجالس المحافظات، حزبياً، ولا بُدَّ من تفعيل الرقابة المدنية والحكومية والقضائية عليها.

المطلب الثاني- الاقتصاد

الإتجاه اقتصادياً نحو دعم القطاع الخاص والإبتعاد عن مفهوم الدولة الريعية، ويكون ذلك في دعم القطاعين الزراعي والصناعي. والتنمية في كلا القطاعين تحتاج إلى:

١- وفرة المواد الأولية وسهولة الوصول إلى مصادرها.

٢- اليد العاملة المنتجة، وليس المتكئة، وهو ما يتطلب إعادة النظر في سياسات العمل واحتساب أجور العمل بنقلها من نمط الأجور الثابتة إلى نمط الأجور غير الثابتة التي تخضع لكمية ونوعية الانتاج.

٣- الإنتاج المستديم، وهو ما يتطلب وفرة الطاقة ومستلزمات آليات الإنتاج.
٤- سهولة نقل المواد الأولية والمواد والبضائع المنتجة والمصنعة.
٥- العمل على الإنتاج الذي يتفق مع متطلبات السوق.
٦- الاعتماد في القطاعين على الخبرات والكفاءات، والعمل على إستثمارها ودعمه والاستفادة منها، وليس تجميدها في وزارة على هامش وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(وزارة العلوم والتكنولوجيا).

المطلب الثالث ـ التعليم

إن مشاكل الدولة لكثيرة بحيث لا يمكن حصرها وحلها بجملة واحدة، إلا أن الحلول دائماً ما تكمن في التعليم. وعليه فلابد من إستئصال الجهل، وهذا لا يكون إلا بدعم قطاعي التربية والتعليم، غير أن مايبدو عليه الواقع العراقي ما بعد عام (٢٠٠٣) كما وكأنه سائر في عكس هذا الإتجاه تماماً؛ فالحقل الاكاديمي(أساتذة وطلاب) يبدو كمهنة غير ربحية (مهنة خاسرة في حسابات الربح الخسارة المادية)، كما أن العاملين في السلك الاكاديمي لا يحظون بضمانات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والأمني فضلاً عن الفقر الحاصل في الضمانات العلمية بسبب الكم من المناهج البالية التي لم يطلها التحديث والقيود المفروضة على الأساتذة في نقدها ومحاوله تطويرها. أما فيما يتعلق بالعملية التدريسية فلابد من نقلها من عملية تلقينية إلى عملية تشاركية، أي بمعنى أن يكون الطالب مشاركاً في إنتاج المعلومة وليس متلقياً لها فحسب.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث تبين للباحث:

العقل السياسي، هو ذلك المحتوى الذهني الذي يضبط ديناميكية الفعل السياسي في مكان وزمان معينين.

وإن تركيبة العقل السياسي العراقي ليست تركيبة طارئة ظهرت بعد عام(٢٠٠٣)؛ وإنما هي حصيلة لرواسب كانت عالقة في الذهن العراقي تُرجمت سياسياً، ثُمَ ظهرت وأستفحلت بعد التحول الديمقراطي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣م، ذلك إن النظام الديمقراطي يعطي، بطبيعته، مساحة من الحرية في التعبير عن المكنون الداخلي للجماعات. غير أن هذا التعبير يفقد غايته إذا لم يقترن بالعناصر الاجتماعية للديمقراطية، بمعنى الثقافة

الديمقراطية، وإلا فالديمقراطية تتحول إلى مصدرٍ للفوضى والاضطراب– كما صورها أفلاطون؛ لذلك فالديمقراطية كي تكون ناجعة في مجتمع سياسي ما عليها أن تكون مُقترنةً بعقل ديمقراطي يقبل الآخر ويتعامل معه على أنه شريك وطني.

أخذ العقل السياسي العراقي شكلاً موشورياً(مجسم هندسي بثلاثة سطوح)، جاءته نتيجة تحولات اجتماعية ولّدت لديه جملة تراكمات ذهنية مكثت في الذاكرة القريبة للعقل السياسي العراقي، ثم أنعكست بكلّيتها سلباً في الحقل السياسي لعراق ما بعد عام (٢٠٠٣م).

وأما سطوح ذلك المجسم فهي: الإزدواجية بين المدنية واللامدنية(تراكب بين نمط العلاقات الاجتماعية الأفقية ونمط العلاقات الاجتماعية العمودية)، وألفة للتبعية بفضل خطوط الصدع الاجتماعية، وإفتقار للوطنية بسبب غياب الضامن الوطني وضبابة الرؤية المُطمئنة وطنياً والغد المُقلق.

ألقت هذه التركة الثقيلة حملها واقعُ العراق بعد عام ٢٠٠٣م، حتى تجلت فيه بثلاثِ سمات سياسية: ديمقراطية مُشوّهة، سيادة قاصرة، مواطنة تائهة.

وكي نخرج بحلول لعلها تنقذ ما يمكن إنقاذه، علينا أن ندرك، أولاً، أن المعالجات لا يمكن أن تكون كالعصا السحرية فتعالج العطب بليلة وضحاها؛ وإنما المعالجة عليها أن تكون إستراتيجية ترمي إلى الإصلاح السياسي الذي يبدأ من حيث الإصلاح في العقل السياسي والذي يحتاج بدوره إلى الإصلاح في المحتوى الداخلي للثقافة العراقية المتكونة نتيجة تحول المجتمع من حالة اللا دولة(المجتمع غير المنظم سياسياً) إلى الدولة(المجتمع المنظم سياسياً) دون المرور في المجتمع المدني، هذا فضلاً عن السلوكيات السياسية المتلاحقة التي عملت على بلورة هذا المحتوى.

وتأسيساً على ذلك كانت المعالجات المطروحة ترمي إلى إعادة ترميم الشخصية الوطنية التي أصابها الصدئ وتآكلت دون أن تشعر. لذا توزعت هذه المعالجات على محاور ثلاث: مواطنة، اقتصاد وتعليم.

(The reform within the Recent Iraqi Political mind)

Dr.bashshar saedun hashim alsaedy

Abstract

This research debate the internal content for the Iraqi Political mind to acknowledge the dynamics behind its function and the reasons lies behind its failure and deformed its political reality after 2003, the deformed democracy, lost citizenship; all were political outcome by the Iraqi political mind.

Thus we cannot, if we wish to achieve political reform, to deal with these outcomes and left behind their causes, it takes returning back to the intellectual depth to reveal what linger in the recent memory for the Iraqi political mind of deposits that were the result of social transformations in the Iraqi modern history, then it shaped the Iraqi Political Mind in a three faced shape prism, compound mind between urbanism & tribalism, and a mind that is familiarized to subordination and a mind lacks patriotism, until this mind hatched in its prism-like shape, upon those outcome in its political shape.

As for reforming this mind it must return to the intellectual depth to re-shape the Iraqi political mind all over again, thus these reforms are based on three axes: citizenship, economy, education.

الهوامش

*** ـ صدر قانون الإصلاح الزراعي الأول والمرقم(٣٠) عام(١٩٥٨م)، والقانون الثاني المرقم (١١٧) عام (١٩٧٠م)**

١ ـ أنظر: الورد، إبراهيم موسى: (القطاع الزراعي في العراق بين تحديات الواقع ومستقبل التنمية)، مجلة الحدث الاقتصادي، العدد٣٥، ٣ـايار-٢٠٠٧.

٢ ـ أنظر: العبود، عبد الأمير رحيمة: (القطاع الزراعي العراقي، واقعه، مشاكله وافاق تنميته)، مجلة الحوار المتمدن، العدد٣٠٠١، ٥-١١-٢٠١٠.

٣ ـ سجلت احصاءات السكان في العراق ١٩٢٧-١٩٩٧، المركز العراقي المستقل للثقافة والاعلام، تلك الزيادة السكانية الحاصلة في بغداد نتيجة موجات الهجرة وعلى النحو الآتي:

١٩٤٧= ٣٥٢.٠٠٠
١٩٥٧= ٤٩٠.٤٩٦
١٩٦٥= ١.٥٢٣.٣٠
١٩٧٧= ٢.٨٨٨.٠٠٠
١٩٨١= ٣.٣٠٠.٠٠٠

٤ ـ أنظر: القصاب، عبد الوهاب: الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨م)، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت ٢٠١٤، ص٥٦، ٦٧، ٧١، ٩٠.

٥ ـ أبو غزال، عبد الحليم: الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، القاهرة، ١٩٩٣، ص٦٠.

٦ ـ أصدر مجلس الأمن، وفقاً للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قراره المرقم(٦٦١) في ٦/ آب/ ١٩٠٠م القاضي بفرض عقوبات اقتصادية خانقة على العراق لتجبره على الانسحاب الفوري من الكويت.

٧ ـ إن معدل الحقبة للإنفاق على التعليم بكافة فناته قد انخفض من 675,64 دولارا للطالب الواحد في حقبة ما قبل الحصار إلى دولار في 29,7 .فترة الحصار وقد كانت نسبة الانخفاض في معدل الإنفاق على التعليم في حقبة الحصار تساوي ٩٦% عما كان عليه قبل حقبة الحصار الاقتصادي.

- جواد، عباس ناجي: (دراسة قياسية لأثر الحصار الاقتصادي في الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق)، مجلـة تكريـت للعلـوم الإداريـة والاقتصـادية، جامعـة تكريـت/ كليـة الإدارة والاقتصـاد، المجلـد ١٠، ع٢٠، ٢٠٠٥، ص٧٠.

٨ - تقرير نشرته جريدة الحياة عن تقرير بعثة دولية إلى العراق أفادت بأن العراق، وتحت الحصار الدولي، يرتد إلى ما قبل عصر الصناعة. – داغر، فيوليت، جريدة الحياة، ع١٣٤١١، ٢٦/ ١١/ ١٩٩٩، ص١٠.

٩ - ماكيفر، روبرت: تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٦، ص٢٣٦.

١٠ - أنظر: فياض، عامر حسن: العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، دار أسامة للطباعة، عمان، ٢٠٠٩.

١١ - أنظر: الساعدي، بشار سعدون: المجتمع المدني وإستقرار الدولة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الإستقرار المدني، مجلس النواب العراقي، بغداد، ٢٠١٦.

١٢ - أنظر: المصدر نفسه.

١٣ - غليون، برهان: المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، ص١٩-٢٠.

١٤ - كلمة رئيس تحالف الأقليات في واشنطن(وليم وردا)، في ٢٦/ ٩/ ٢٠١٦

-من الجدير بالذكر من المراد بالضمانات الدولية، أو الحماية الدولية، ليس الاتيان بقوة عسكرية أو قوات حفظ السلام إلى المنطقة لأجل حماية الاقليات، وإنما وجود رقابة دولية على حقوق الاقليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية والتي وقع العراق عليها وتضمنها الدستور العراقي-هذا كما أوضح لنا ذلك الأستاذ وليم وردا رئيس تحالف الاقليات في مقابلة شخصية، ٢٨/ ٩/ ٢٠١٧.

١٥ - عباس، ثامر: استعصاء الإصلاح في العقل العراقي(مقاربة حول المعوقات والتوقعات)، عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣، ص١٦.

١٦ - المصدر نفسه، ص١٧.

١٧ - أنظر: الجنابي، ميثم: العراق حوار البدائل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢١٨.